الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/34/L.29
5 November 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ٥٥ (هـ) من جدول الأعمال

# التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

## الهند : مشروع قرار*

## التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراريها ٣٢٠١ (د ـ ٦) ، و ٣٢٠٢ (د ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، واللذين يتضمنان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والقرار ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والقرار ٣٣٦٢ (د ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي ،

واذ تشير أيضا الى قراراتها ٣١٧٧ (د ـ ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٤١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤٤٢ (د ـ ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٣١/١١٩ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣٢/١٨٠ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٣٣/١٩٥ المؤرخ في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، وكذلك الى القرار ١٢٧ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ والذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١) بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

---

* مشروع القرار هذا مقدم من وفد الهند نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ .

(١) أنظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات .

واذ تأخذ في اعتبارها المقررات التي أتخذت في مؤتمر التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الذى عقد في مدينة المكسيك في الفترة من ١٣ الى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ (٢)،

واذ تضع في اعتبارها خطة عمل بوينس ايرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (٣) والقرارات التي اتخذت في مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذى عقد في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (٣)، واذ تؤكد من جديد أن التعاون التقني هو أداة أساسية لتعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية،

واذ تلاحظ مع الارتياح المقررات التي اتخذت في المؤتمر الوزارى الرابع لمجموعة السبعة والسبعين الذى عقد في أروشا في الفترة من ٦ الى ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٩، والذى أقر فيه برنامج أروشا للاعتماد الجماعي على الذات واطار عمل للمفاوضات،

واذ تلاحظ أيضا مع الارتياح المقررات التي اتخذتها بلدان عدم الانحياز بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية، ولا سيما برنامج العمل للتعاون الاقتصادى، الذى أقره المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، الذى عقد في كولومبو في الفترة من ١٦ الى ١٩ آب/أغسطس ١٩٧٦ (٤)، والقرار المتعلق بالمبادئ التوجيهية للسياسة العامة بشأن تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات بين البلدان النامية الذى اتخذ في المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، الذى عقد في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ (٥)،

واذ تضع في اعتبارها أن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية هو عنصر رئيسي في استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات وأداة أساسية لتشجيع التغييرات الهيكلية التي تسهم في حدوث عملية متوازنة وعادلة للتنمية الاقتصادية العالمية، تقوم فيها البلدان النامية بتعزيز التعاون الاقتصادى المتبادل بقصد زيادة كل منها لقدرات الآخر ومواجهة احتياجاتها الانمائية،

واذ تؤكد من جديد أن جهود البلدان النامية الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بينها لا تقلل من مسؤوليات جميع البلدان الأخرى حيال اقامة نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية عادل ومنصف،

---

(٢) أنظر A/C.2/31/7، الجزء الأول.

(٣) أنظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس ايرس، ٣٠ آب/أغسطس الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٤) أنظر A/31/197، المرفق الثالث.

(٥) أنظر A/34/542، الفرع رابعا، القرار رقم ٧.

واذ تُسلّم بأنه ، خدمة للتعاون الاقتصادى الدولي ، فان تحقيق أهداف التعاون الاقتصادى على نطاق أكبر فيما بين البلدان النامية من شأنه أن يسهم بدرجة هامة في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،

١ - ترحب بمبادرات البلدان النامية ، المتمثلة في اقرار خطة العمل المتوسطة الأجل القصيرة الأولى المتعلقة بالأولويات العالمية المتصلة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في الاجتماع الوزارى الرابع لمجموعة السبعة والسبعين ، الذى عقد في أروشا في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، وتؤكد مساهمته الهامة في تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

٢ - ترحب أيضا ببرنامج العمل للتعاون الاقتصادى (٤) والقرار المتضمن المبادئ التوجيهية للسياسة العامة بشأن تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات بين البلدان النامية (٥) وترى أنها ستسهم بدرجة كبيرة في تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

٣ - تحث على قيام البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية بتقديم ما يلزم من دعم ومساعدة للعملية ولأنشطة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، لا سيما تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، واضعة في اعتبارها برنامج أروشا ومبادئه وأهدافه المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، ألا وهي :

( أ ) أن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية هو عنصر أساسي في الجهود المبذولة في سبيل اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛

(ب) أن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، لكونه مسألة تهم أساسا البلدان النامية ، يجب أن يرسم وينفّذ من جانب هذه البلدان على الأصعدة دون الاقليمية والاقليمية والدولية ، وانه يلزم لتنفيذه اقترانه باجراءات دعم ملازمة مناسبة تتخذها البلدان المتقدمة النمو ومنظمات المجتمع الدولي .

٤ - تحث البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية على المساهمة مساهمة كاملة في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والواردة في القرار ١٢٧ ( د - ٥ ) الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٦) ؛

٥ - تحث البلدان المتقدمة النمو ومؤسسات التمويل الدولية على القيام ، في اطار برامج مساعداتها الانمائية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ، باتخاذ اجراءات لتمكين البلدان النامية من المشاركة مشاركة فعّالة في تنفيذ المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف التي تموّل في البلدان النامية عن طريق استخدام قدراتها الذاتية الى أبعد حد ممكن ؛

---

(٦) أنظر الحاشية ١ .

٦ - تحث كذلك البلدان المتقدمة النمو على المساهمة في تنفيذ مشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عن طريق جهاز الأمم المتحدة الانمائي ؛

٧ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يضطلع ، على سبيل الأولوية ، بالأعمال التحضيرية اللازمة لعقد الدورة الاستثنائية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأن يتخذ بصورة خاصة تدابير للاعداد لعقد الاجتماعات التحضيرية الثلاثة للخبراء الحكوميين من البلدان النامية المشار اليها في الفقرة ١٣ من منطوق قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المذكور أعلاه ؛

٨ - ترجو كذلك من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يعزز الى درجة أكبر جهوده في سبيل دعم برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأن يواصل تعاونه الوثيق ، حيثما دعت الضرورة ، مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ووكالاتها المتخصصة ، ومع المنظمات الاقليمية المشتركة بين الحكومات في البلدان النامية ؛

٩ - تحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون " التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (٧) ؛

١٠ - ترجو من الأمين العام أن يواصل تضمين الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة عرضا قطاعيا مشتركا للأنشطة التي من المزمع القيام بها تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتشجيع نفس النوع من العرض القطاعي المشترك على مستوى المنظومة بأكملها ؛

١١ - تحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، على القيام ، وفقا للاجراءات والممارسات المعمول بها ، بدعم تدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك مواصلة تقديم ما يلزم من خدمات الدعم في مجال أعمال السكرتارية وغير ذلك من الترتيبات المناسبة - كيفما ومتى طلبت - لتسهيل قيام البلدان النامية بعقد اجتماعات تهدف الى تحقيق أهداف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

١٢ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ؛

١٣ - ترجو من الأمين العام أن يورد استعراضا للتطورات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في تقريره التحليلي الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التي ستعقد عام ١٩٨٠ عن تنفيذ المقررات المتخذة بشأن اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد حسبما دعا الى ذلك القرار ٣٣/١٩٨ .

---

(٧) A/34/546 .